كلمة سمو ولي العهد في «قمة ابوظبى»

رؤية شاملة للتحديات المشتركة واجندة عمل للقرن المقبل

سمو ولي العهد اثناء القاء الكلمة في أبو ظبي

□ فتحى حسن عطوة (مركز المعلومات) □

حدد صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطنى فى كلمة سموه فى مؤتمر القمة التاسع عشر لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مكامن التحديات التى تواجه العمل الخليجى المشترك. ولم يكتف بتشخيص التحديات وانما انطلق منها لتقديم مقترحات محددة تستطيع دول الخليج ان تواجه بها هذه التحديات من جهة. وتستقيم المسيرة الخليجية المشتركة بما يلبى طموحات المواطن فى الخليج.

فقد حدد صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطنى التحديات وسماها باسمها الحقيقى والتى يمكن ذكرها على النحو التالى:

١- الازمة الحالية فى سوق البترول اثر التدهور السريع فى اسعار البترول وما تبع ذلك فى الانخفاض الحاد فى مداخيل وايرادات دول الخليج.

٢- تيار العولمة الذى ينادى بفتح الحدود وازالة العوائق امام حركة البشر والافكار ورؤوس الاموال والبضائع.

٣- ثورة العلوم والتقنية فى العالم وما يتطلبه ذلك من اهتمام بالعنصر البشرى.

٤- الحفاظ على المكتسبات الخليجية من الاستقرار والامن.

٥- السلام فى الشرق الاوسط بما لذلك من آثار على السلام والامن فى المنطقة.

تحدى سوق النفط: ويمكن القول ان اكثر هذه التحديات الحاحا هى تدنى اسعار البترول التى سجلت انخفاضا لادنى مستوياتها منذ ٢٢ عاما ويمكن ان تتعرض الدول المصدرة للبترول لخسائر اخرى اذا هى تخلت عن خطط لمزيد من تخفيضات الانتاج وذلك حسب تقدير الاوساط البترولية. وامام هذا الوضع تبحث صناعة النفط فى كل انحاء العالم عن مخرج من خلال عمليات الاندماج بين الشركات واجراءات لخفض التكاليف. وحسب دراسة قدمت مؤخرا فان امدادات البترول اليوم اعلى بكثير من الماضى واسعاره اقل بكثير ايضا. وبالرغم من ان الزيادة فى الطلب على البترول بلغت ٤٠٪ عما كانت عليه فى اوائل السبعينات الميلادية فان زيادة الامدادات قد زاد معها انحسار حصة منظمة اوبك فى السوق. فالعالم كان ينتج فى اوائل السبعينات ٤٦ مليون برميل يوميا وكانت الاحتياطات العالمية ٥٢١ بليون برميل والان زاد الانتاج الى ٧٠ مليون برميل وبلغ الاحتياطى العالمى تريليون برميل واصبحت حصة اوبك فى السوق عام ١٩٩٧م اقل منها فى عام ١٩٧٠م.

وزاد من تفاقم اوضاع النفط ان الدول الصناعية قد توصلت الى اتفاق يحدد لكل منها تخفيضا محددا لافراز الكربون وهذا يعنى زيادة الضرائب على البترول لتخفيض الاستهلاك منه. وحسب الدراسة نفسها فان الضرائب تصل فى بعض الدول المستهلكة الى ٧٠٪ من سعر البرميل المكرر المباع للمستهلك وحسب قول سكرتير عام اوبك ريلوانو لقمان فان الدول الصناعية السبع جنت من الضرائب على البترول عام ١٩٩٦م حتى يزيد ٧٠٪ عن دخل دول الاوبك مجتمعة من صادراتها من البترول وقد تخسر دول الاوبك وحدها ٦٠٠ بليون دولار من الدخل بين عام ١٩٩٥م و ٢٠٢٠م لو فرضت دول اوروبا ضريبة كربون تبلغ ٣٠٠ دولار على الطن.

تحدى العولمة:

يمر العالم الان بعد انشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م بمرحلة من تحرير الاسواق سواء فى مجال السلع والخدمات او فى مجال رأس المال واتجاه الدول الى التكتلات الدولية والاقليمية وهى مظاهر اصطلح على تسميتها بعصر العولمة. وفى عصر العولمة فرضت مجموعة من المطالب على اجندة العمل الدولية هى:

١- توسيع الاسواق الدولية المفتوحة والحفاظ عليها.

٢- تشجيع البحوث الاساسية وانتاج المعرفة.

٣- حماية البيئة.

٤- حفظ السلام ومنع الصراعات المسلحة.

٥- مواجهة الارهاب ودعم الاستقرار الداخلي فى دول العالم.

تحديات الثورة التقنية: يعيش العالم فى النصف الثالث من القرن الحالى تطورا تقنيا وعلميا اصطلح على تسميته بثورة التقنية. واصبح التطور التقنى احد معايير قوة الدولة وسيزداد هذا المعيار اهمية خلال الفترة المقبلة مع تقدم سبل الاتصال بحيث اصبح العالم قرية كونية كما تنبأ بذلك مارشال ماكلوهان العالم الكندى فى اواسط الخمسينات الميلادية. وانقسم العالم الى قسمين: قسم منتج للتكنولوجيا وقسم مستهلك لها واصبح استهلاك التكنولوجيا الحديثة عبئا على ميزانيات الدول المستهلكة ولذلك فان مواجهة هذا التحدى فرض الاهتمام بالتعليم والبحث العلمى الذى يقدر انفاق الدول المتقدمة عليه فى حدود ١٠٪ من دخلها القومى. ويتطلب ذلك اهتماما واسع النطاق بالتعليم والبحث العلمى فى الدول النامية لمواكبة التطورات العلمية والتقنية.

تحدى الامن والاستقرار فى المنطقة

على الصعيد الاقليمى هناك تحديات فرضت نفسها لعل اهمها تعثر عملية السلام فى الشرق الاوسط رغم توقيع اتفاق واى بلانتيشن حيث تثير السلطة الاسرائيلية العراقيل امام تطبيق الاتفاق فى حين توقف المسيرة السلمية على المسارين السورى واللبنانى. وعلى المستوى الاقليمى ايضا هناك ازمة العراق مع الامم المتحدة حول عمل اللجنة الدولية المكلفة بتدمير اسلحة الدمار الشامل العراقية والتى يقتعلها النظام العراقى وهو امر هدد اكثر من مرة بتعريض المنطقة لحالة عدم الاستقرار بعد ان هددت بعض الدول بتوجيه ضربة عسكرية. وتبرز العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى خاصة مع ايران فى ظل استمرار احتلال الجزر رغم الاجواء الايجابية فى العلاقات الايرانية العربية كما تبرز العلاقات العربية التركية التى مرت بحالة فتور اثر التعاون التركى الاسرائيلى المتنامى خلال الاعوام القليلة الماضية.

اجندة عمل خليجية للقرن المقبل

وضع صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز عددا من المقترحات تمثل اجندة عمل مستقبلية على صعيد بناء البيت الخليجى المشترك وعلى صعيد مواجهة التحديات الاقليمية والدولية. فعلى صعيد العمل الخليجى المشترك فان المرحلة القادمة تتطلب مزيدا من اسهام القطاع الخاص فى تحمل جزء من العبء عن الدولة مع ضرورة الارتقاء بقدرات الفرد ومواهبه وتخفيف الا اعتماد وعلى غير المواطنين ضمن برنامج عمل وحل مدروس واعتماد سياسة التخصيص.

وعلى الصعيد الاقتصادى اكد صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ان المرحلة المقبلة تتطلب اقامة اقتصاد خليجى موحد يستطيع الصمود ومنافسة الكيانات الاقتصادية الكبيرة وتطوير عملية التكامل الخليجى لتصل الى السوق الخليجية الموحدة بعد اكمال الخطوات نحو الاتحاد الجمركى. ورغم ما تحقق من انجازات خليجية فى تحقيق المواطنة الاقتصادية وتوحيد السياسات الاقتصادية وربط البنى الاساسية واقامة العديد من المشاريع المشتركة فان المرحلة المقبلة تتطلب العمل على تحقيق المراحل الاخرى للتكامل الاقتصادى بين دول المجلس وهى الاتحاد الجمركى ثم السوق المشتركة وصولا الى الوحدة الاقتصادية الخليجية. وقد اقترح سمو ولي العهد فى كلمته وضع حل زمنى اقصى لاستكمال الاتحاد الجمركى لايزيد عن السنة الواحدة بقرار من المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الامر الذى يتيح الفرصة ويمهد السبل لاقامة السوق الخليجية الموحدة. ويرتكز اقتراح سموه فى القمة على ان العالم لن ينتظر بولنا فالتكتل والاندماج يسيران على قدم وساق فى كل منطقة من مناطق العالم. وعلى الصعيد الامنى فان سمو ولي العهد قد اكد ان الامن فى الخليج جزء لايتجزأ من امن منطقة الشرق الاوسط فى نفس الوقت يرى سموه الاستعداد لمواجهة اى طارىء واستكمال الجوانب المتعلقة بالامن ويؤكد سموه: «ولندرك ان الوقت قد حان لتحويل التعاون العسكرى الخليجى من قوة رمزية الى قوة فاعلة تحمى الصديق وتردع العدو فامن الخليج فى قوته وقوة الخليج فى وحدته هذه بديهية يفرضها علينا منطق التاريخ ومنطق الجغرافيا ومنطق المصالح المشتركة الا انه لابد ان نقول ونكرر ان اى قدرة خليجية فى اى ميدان ليست سوى رافد ينصب فى المجال العربى الاكبر ومن ورائه المجال الاسلامى الاوسع فمجلس التعاون يفقد كل مقومات وجوده اذا فقد هويته العربية الاصيلة وروحه الاسلامية العريقة».

وتجدر الاشارة هنا الى ان كلمة سمو ولي العهد تعكس رؤية شاملة للامن لاتقتصر على النواحى العسكرية فقط وانما هى رؤية شاملة تبدأ بتحقيق الامن والاستقرار فى المنطقة وتحقيق الامن العربى الذى لاينفصل امن الخليج عنه. كما ان الامن بهذا المفهوم الشامل يبدأ بالتنمية الاقتصادية، ويمر بتقوية الجبهة الخليجية وتماسكها وينتهى عند الاجراءات الامنية المشتركة مثل القوات المشتركة وشبكة الاتصالات المؤمنة. فضلا عن ان تصبح القوة الخليجية قوة فاعلة قادرة على الحماية من جهة والردع من جهة اخرى.

مواجهة التحديات الدولية:

من المتطلبات الضرورية الان سعى دول الخليج لاعادة التوازن الى سوق النفط هذا من جهة ومن جهة اخرى فان على دول الخليج ان تعد اقتصادياتها لما بعد فترة الطفرة وان تعود على نمط مختلف من الحياة. ولايمنع ذلك من الاشتراك فى صياغة نظام العولمة الجديد والمطالبة بحقوقنا وانهاء المعاملة غير العادلة من جانب شركائنا التجاريين والمطالب بفتح اسواقهم امام البترول والاستعداد لجولة المفاوضات الجديدة المتعددة الاطراف التى ستعقد عام ٢٠٠٠م فى اطار منظمة التجارة العالمية.

فالمملكة تدرك حقيقة التغيرات التى يمر بها النظام الدولى والمشكلات التى تواجه الاستقرار الدولى فى المرحلة المقبلة ورؤيتها لمواجهة هذه التغيرات تقدر على مبادئ محددة هى:

١- ضرورة مشاركة جميع الدول فى صياغة ظاهرة العولمة وذلك بهدف بناء عالم متوازن فى المصالح وتبادل المصالح فى عالم متكافىء.

٢- تحرير الاقتصاديات وانفتاح الاسواق العالمية ليس هدفا وانما هو وسيلة لنمو الاقتصاديات.

٣- يجب مضاعفة جهود التنمية فى الدول النامية.

٤- ضرورة تكريس التعاون بين الدول لبلورة برنامج عمل محدد وشامل ليستجيب لتطلعات الدول النامية.

٥- ضرورة قيام الدول المتقدمة بتعهداتها فى مساعدة الدول النامية، واعادة جدولة ديونها وضمان فتح اسواقها امام الدول النامية.

ومن الجوانب الهامة فى كلمة سمو ولي العهد ان القبول بعولمة التجارة والاستثمار لايعنى القبول بعولمة الفكر الفاسد وترفض عولمة الانحراف الذى يختفى تحت اسماء براقة. وهى نقطة جديرة بالتامل اذ ان حرية تبادل المعلومات والافكار فى اطار العولمة لاتعنى القبول بترويج افكار ضد الاسلام او ضد دول بعينها تحت دعوى صدام الحضارات او ربط الارهاب بالاسلام وقد اكد سمو ولي العهد فى اكثر من مناسبة ان الارهاب لم يعد مقتصرا على دولة معينة او على دول معينة او منطقة معينة من العالم ومن الخطأ الربط بين الاسلام والارهاب.

التحديات الاقليمية:

اكد سمو ولي العهد اننا احرص الناس على قفل ملف العقوبات عن العراق ولكن مع ضرورة تنفيذ حكومة العراق كافة قرارات مجلس الامن التى اعقبت تحرير الكويت وعلى حكومة العراق ان تنفذ القرارات الدولية دون انتقاء وبصفة خاصة تلك التى تتعلق بازالة اسلحة الدمار الشامل واطلاق سراح الاسرى من مواطنى دولة الكويت الشقيقة والدول الاخرى.

كما اكد سموه ان مجلس التعاون يتطلع الى علاقات وثيقة مع ايران واننا لانشك ان الجمهورية الاسلامية الايرانية ستقابل هذه الروح الايجابية بمثلها وتصل معنا على انهاء المشاكل المعلقة بروح من المودة والتسامح.

واكد سموه ان استقرار المنطقة يأتى بالسلام العادل والشامل وان قضية فلسطين هى جوهر النزاع العربى الاسرائيلى وقضية القدس هى قضية كل عربى ومسلم والحفاظ على هوية القدس الشريف واجب مقدس.

أصداء واسعة للخطاب في العاصمة الاماراتية.. والمراقبون لـ «عكاظ»:

كلمة سمو ولي العهد.. برنامج عمل للمستقبل

□ هاشم الجحدلي (موفد عكاظ الى القمة) □

اعتبر المراقبون والمحللون في العاصمة الاماراتية ابو ظبي كلمة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في افتتاح قمة ابو ظبي امس الاول منهاج عمل لحقبة جديدة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي.

واكدوا في تصريحاتهم لـ «عكاظ» ان خطاب سمو ولي العهد شدد على المصارحة وعدم التعتيم على المواطن لاشراكه في تحمل المسؤولية في فترة مابعد الطفرة.

وثمنوا حرص ولي العهد على الاسراع بترجمة التعاون الخليجي الى واقع ملموس وتقديم جرعات عملية للكيان بحيث يصبح اكثر قدرة على تلبية طموحات المواطن والتعامل مع المستجدات والتحديات.

آمال وطموحات الخليجي

○ نبيل يعقوب الحمد رئيس تحرير جريدة الايام البحرينية، قال:

تنطلق كلمة سمو الامير عبدالله في افتتاح قمة ابو ظبي من المصلحة العليا والحرص الدائم الذي تعنى به المملكة العربية السعودية في الشأن الخليجي واعتقد ان كلمة سموه لتؤكد ذلك التفاعل بين القيادة - قيادة مجلس التعاون وشعوب دول الخليج حيث يؤكد على اهمية المصارحة كاداة فاعلة في معالجة القضايا مع النفس ومن ثم مع المواطن الخليجي الذي هو الاساس في رصد المصالح الخليجية المشتركة وترابطها في دول مجلس التعاون كما ان كلمة سمو ولي العهد الامير عبدالله تاتي من خلال الرؤيا التي تشكلت لدى سموه بعد رحلته التي اخذته لعواصم هامة في العالم ومايمكن من تاسيس علاقات دولية تصب في صالح المنظومة الخليجية لتعكس على دولنا وشعوبنا في الخليج.

ودون شك فان سمو الامير عبدالله لخص خلال كلمته هذه امال وطموحات شعوب الخليج.. في وجود منظومة خليجية قوية تسعى الى خير ورفاهية شعوب الخليج جمعاء.

برنامج عملي للمستقبل

○ محجوب موسى مدير تحرير جريدة الخليج

اعتقد صادقا لا مجاملا بان كلمة سمو ولي العهد أمام قادة دول التعاون تمثل ملامح لبرنامج عملي مستقبلي متكامل.. يمكن لقادة التعاون تبنيه بعد اثرائه بمقترحاتهم وافكارهم وصولا الى موقف موحد واحد يحترمه الآخرون ويشعرون بقوته وجديته في عالم لا يعترف بغير القوى المؤثر.

ومن هنا تاتي اهمية دعوة سموه الى ضرورة التنسيق والتعاون المشترك والمشاركة الفاعلة عبر الموقف الموحد.. بعيدا عن المواقف المتنافرة والمتناقضة احيانا.. والتي تفتح ثغرات في جسم التعاون الخليجي ينفذ من خلالها.. دعاة الفرقة خدمة لمصالحهم الخاصة.. دون مراعاة لمصالح شعوب ودول التعاون الخليجي اما الدعوة للمصارحة والوضوح مع النفس ومع المواطن ومواجهة الحقيقة دون مواراة او دفن الرؤوس في الرمال.. فهي دعوة منطقية وعقلانية لان «مجلس التعاون» عمل كبير ولا يمكن لعمل مثله ووسط عالم متغير متسارع الخطى ان يخلو من السلبيات والنواقص وهذا امر طبيعي لان من لا يعمل لا يخطىء.. والعاقل هو من يحاول اكتشاف اخطائه ونواقصه ليضع لها العلاج الجذري ويصحح مسار المسيرة نحو اهدافها في خدمة شعوب الخليج التي هي هدف كل عمل وتجمع خير..

ومادام الامر يعني مواطن الخليج ويتعلق مباشرة بمصالحه الوطنية والحياتية فان افساح المجال امام مشاركته الواسعة تمثل شرطا اساسيا لنجاح العمل الموجه لخدمته وذلك بمشاركته الايجابية عبر كل الوسائل والاليات في صنع القرارات التي تتعلق بحاضره ومستقبله. ولاشك ان هذه المشاركة.. سوف تفرض على المواطن تحمل مسؤوليته وتضافر جهوده مع الجهود الحكومية وصولا الى الغاية المنشودة وهي مصلحة الوطن والمواطن وهذا بالطبع لا يتاتى الا باصلاح كل الامور المختلة.. التي تعرقل المسيرة من الانطلاق.. او على الاقل تبطىء سرعة هذه الانطلاقة.

○ خالد المعينا رئيس تحرير صحيفة عرب نيوز

جاء تركيز صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني على موضوع التعاون والتنسيق في وقته المناسب تماما خاصة وان العالم يمر بمرحلة من عدم الاستقرار الاقتصادي بسبب انخفاض اسعار البترول وطالما كان النفط هو المصدر الاساسي للثروة فينبغي علينا ان نجرى تقييما صريحا للوضع حتى نخرج بالحلول التي تضمن لنا مستقبلا مشرقا.

إن التوجه الجديد في العالم نحو بناء التكتلات الاقتصادية العالمية يستلزم تضافر الجهود من اجل مواجهة تحديات القرن المقبل.

ويجب ان يعمل القطاعان العام والخاص يدا بيد وان يزداد وعي المجتمعات بآثار وتحديات المستقبل.

ان الحاجة لحوار صريح وواضح من انفسنا تبقى ذات اهمية كبرى وهذه الصراحة يجب ان تكون على كل المستويات حتى تستطيع السلطات المسؤولة وقطاعات الشعب العادية والقطاع الخاص التوصل الى حلول تكون لمصلحة الجميع.

الجلسة الافتتاحية لمؤتمر قمة مجلس التعاون في ابو ظبي

(عكاظ - رويترز)